جهود النقابة
بشأن: تعديل مواد القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٢
بإنشاء نقابة التجاريين وتعديلاته

تتمثل جهود نقابة تجاريين القاهرة فى تعديل قانون النقابة رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٢. فى (ثلاث) اتجاهات الأتجاه (الأول) : هو تعديل المادتين (٢٣ ، ٣٢) اللذين يعقوا حالياً إجراء الانتخابات ، وتعطى النقابة هذا الاتجاه أولوية (أولى) لأن بإجراء الانتخابات وإستعادة النقابة لتشكيلاتها المختلفة يمكن تحقيق أهداف النقابة . والأتجاه (الثانى): هو تعديل المواد الخاصة بموارد النقابة وخاصة المادة (٧٢) لتمكن النقابة فى النهوض بأنشطتها وخدماتها للأعضاء ، وكذا الأنتظام فى صرف المعاش وبقيمة تليق بالتجاريين والأتجاه (الثالث): هو التعديل الشامل للقانون والذى إنتهت صلاحيته منذ سنين ، حيث على سبيل المثال يشير فى أكثر من موقع على تطبيق القيم الاشتراكية ومبادىء الاتحاد الإشتراكى الذى توارى منذ السبعنيات ، فضلاً عن جهودها على مدى الأعوام السابقة متمثلة فى مخاطبة النقابة العامة للتجاريين ووزير المالية والسلطات التشريعية والتنفيذية ، وقد سعت النقابة خلال العام الماضى إلى تنظيم عدد من الورش واللقاءات لمناقشة التعديلات المطلوبة فى قانون إنشاء النقابة ، الأمر الذى مكن النقابة من توافر تصور متكامل بشأن التعديلات المطلوب إجراءها فى قانون النقابة الحالى فى شهر (مارس) ٢٠٢٢ .

وقد أسفرت هذه الجهود ، ومن خلال التواصل الفعال مع أعضاء المجلس الإستشارى لنقابة تجاريين القاهرة من أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس الشيوخ تم خلال شهر (مارس) ٢٠٢٢ عقد لقاءات بمجلس الشيوخ لقياس الأثر التشريعى لقانون النقابة ومدى حاجته للتعديل بمبادرة مشكورة من النائب / أكرم نجاتى عضو المجلس الإستشارى للنقابة وعضو مجلس الشيوخ ، كما تم إجراء حوارات مجتمعية بتنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين فى (مارس) ٢٠٢٢ أسفرت عن تقدم عضوة المجلس الإستشارى للنقابة وعضو مجلس النواب النائبة د. / غادة على مشكورة بأقتراح بمشروع تعديل قانون إنشأء النقابة رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٢ إلى مجلس النواب بهدف التغلب على المعوقات التى تواجه العمل النقابى والمهنى بالنقابة ، بمايمكن من التغلب على العوار القانونى وبالتالى إجراء الانتخابات النقابية على كافة المستويات ، ويمكن من زيادة الموارد المالية للنقابة بماينعكس على تطوير أنشطة وخدمات النقابة المقدمة للأعضاء وأسرهم ، فضلاً عن إمكانية زيادة قيمة المعاش النقابى والأنتظام فى صرفه ، والذى تم إرساله إلى الوزرات المختصة لأستطلاع رأيها ، والتى قامت بالرد تمهيداً للعرض على اللجنة الأقتصادية بمجلس النواب.